المحاضرة الثانية **التحول الاقتصادي من الزراعة إلى الرقمنة**

المدرس المساعد: نور الهدى رياض ايوب
Noorriyadh93@uomustansiriyah.edu.iq

يمثل التاريخ الاقتصادي لماليزيا الحديثة إحدى أبرز قصص النجاح التنموي في جنوب شرق آسيا. فقد نجحت الدولة في غضون عقود قليلة في الانعتاق من "فخ الاعتماد على المواد الخام الاستعمارية" لتتحول إلى قوة تصنيعية ومركز إقليمي للتكنولوجيا الرقمية. هذا التحول لم يكن نتاج آليات السوق الحرة وحدها، بل كان ثمرة هندسة حكومية صارمة زاوجت بين النمو الاقتصادي والتوازن الاجتماعي العرقي.

المحور الأول: اقتصاد ما بعد الاستقلال والتبعية الهيكلية(1970 - 1957)

.1إرث الاستعمار: "اقتصاد السلعتين"

ورثت ماليزيا عند استقلالها عام 1957 اقتصاداً ريعياً عالي التخصص، محكوماً بنمط الإنتاج الاستعماري البريطاني الذي ركّز على قطاعين رئيسيين:

- **المطاط الطبيعي :عبر مزارع شاسعة تديرها شركات بريطانية.**
- **القصدير :عبر مناجم سطحية ضخمة.**

ورغم أن هذا النموذج جعل ماليزيا واحدة من أغنى مستعمرات جنوب شرق آسيا اسمياً، إلا أنه خلق اقتصاداً هشاً شديد التأثر بتقلبات الأسعار العالمية، ومفتقراً لأي قاعدة صناعية تحويلية.

.2الانقسام الاقتصادي العرقي وفشل نموذج "الحرية الاقتصادية"

تبنت الحكومة الأولى (1957-1969) نموذج الرأسمالية التقليدية القائم على دعه يعمل، مما عمق "الانقسام العرقي للعمل:"

- **الأقليات الصينية والأجنبية :أحكمت السيطرة على التجارة، والخدمات المالية، ومناجم القصدير، والمزارع الكبرى.**
- **غالبية الملايو والسكان الأصليين (البوميبوترا) :انحصروا في قطاع الزراعة المعيشية التقليدية (زراعة الأرز وصيد الأسماك) مع تدني مستويات الدخل والتعليم.**

هذا التفاوت الطبقي العرقي الصارخ كان الوقود الأساسي الذي فجّر اضطرابات 13 مايو 1969 الدامية، وأثبت أن الاستقرار السياسي مستحيل دون إعادة هيكلة جذرية للاقتصاد.

المحور الثاني: السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) ورأسمالية الدولة(1990 - 1970)

.1فلسفة الهندسة الاقتصادية والاجتماعية

أطلقت الحكومة عام 1970 السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy - NEP) كخطة عشرية طموحة قامت على ركيزتين:

- **الركيزة الأولى :الحد من الفقر المطلق والقضاء عليه لجميع الماليزيين بغض النظر عن العرق.**
- **الركيزة الثانية :إعادة هيكلة المجتمع الماليزي لتصحيح الاختلال الاقتصادي، وإنهاء ربط الهوية العرقية بالوظيفة الاقتصادية. واستهدفت الخطة رفع نسبة تملك الملايو (البوميبوترا) في الثروة الشركاتية للبلاد من 2.4%في عام 1970 إلى 30%بحلول عام 1990.**

.2مأسسة الاقتصاد وصعود الشركات المملوكة للدولة(SOEs)

لتحقيق هذه الأهداف دون مصادرة أملاك الأقليات، دخلت الدولة كلاعب اقتصادي مباشر عبر تأسيس صناديق سيادية وشركات عامة ضخمة (Trust Agencies) تقوم بالشراء والاستثمار نيابة عن الملايو، ومن أبرزها:

- **Permodalan Nasional Berhad (PNB):لإدارة الاستثمارات وصناديق الأمانة الوطنية.**
- **PETRONAS (1974):شركة النفط والغاز الوطنية التي مُنحت السيادة الكاملة على الموارد الهيدروكربونية للبلاد، وتحولت إلى الممول الأساسي لمشاريع التنمية والبنية التحتية.**

المحور الثالث: عهد التصنيع السريع ورؤية 2020(2003 - 1981)

.1قفزة التصنيع الموجه للتصدير(EOI)

مع تولي مهاتير محمد الرئاسة عام 1981، انتقلت ماليزيا من تصنيع بدائل الواردات إلى التصنيع الموجه للتصدير .(Export-Oriented Industrialization) تم استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) عبر تقديم إعفاءات ضريبية وتأسيس "المناطق التجارية الحرة(FTZs) "، لا سيما في جزيرة بينانغ التي تحولت إلى "سيليكون فالي الشرق" لجذب عمالقة التكنولوجيا مثل Intel و AMD لصناعة أشباه الموصلات والإلكترونيات.

.2مشروع الصناعات الثقيلة والسيارة الوطنية

سعت الحكومة لبناء قاعدة صناعية ثقيلة مستقلة عبر تأسيس شركة "مجموعة الصناعات الثقيلة الماليزية .(HICOM) "وتوج هذا التوجه بإطلاق سيارة "بروتون (Proton) "الوطنية عام 1985،

والتي لم تكن مجرد مشروع تجاري، بل رمزاً للسيادة التكنولوجية والتحول نحو الاقتصاد الصناعي المعقد.

3.ممر الوسائط المتعددة الفائق (MSC) وبداية عصر الرقمنة

في منتصف التسعينات، أدركت الإدارة الماليزية أن رخص الأيدي العاملة لم يعد ميزة تنافسية مستدامة. فأطلق مهاتير عام 1996 مشروع ممر الوسائط المتعددة الفائق - (Multimedia Super Corridor (MSC، وهو منطقة اقتصادية خاصة تمتد من كوالالمبور إلى المدينة الذكية الجديدة "سايبرجايا " (Cyberjaya)، بهدف جذب شركات التكنولوجيا العالمية وتأسيس بنية تحتية رقمية فائقة السرعة، ممهدةً الطريق لاقتصاد المعرفة.

المحور الرابع: تحديات الاقتصاد المعاصر والأفق الرقمي الحديث

1.تجاوز الأزمة المالية الآسيوية (1997) وفخ الدخل المتوسط

تعرض النموذج التنموي لاختبار قاسٍ عام 1997 إثر الأزمة المالية الآسيوية. وفي خطوة جريئة ضد توصيات صندوق النقد الدولي، فرضت ماليزيا قيوداً صارمة على حركة رؤوس الأموال وربطت عملتها (الرينغيت) بالدولار الأمريكي، مما حمى الاقتصاد من الانهيار لكنه كشف عن معضلة بنيوية جديدة تُعرف بـ "فخ الدخل المتوسط(Middle-Income Trap) "؛ حيث عجزت البلاد عن الانتقال الكامل من مرحلة "كثافة رأس المال والعمالة" إلى مرحلة "الابتكار التكنولوجي الخالص."

2.الاقتصاد الرقمي، الثورة الصناعية الرابعة والتنافس الإقليمي

تسعى ماليزيا حالياً عبر استراتيجيات مثل "Malaysia Digital"ومخطط الثورة الصناعية الرابعة (4IR)إلى قيادة قطاعات التكنولوجيا المتقدمة في المنطقة:

- **مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي :نجحت البلاد مؤخراً في جذب استثمارات بمليارات الدولارات من عمالقة التكنولوجيا) مثلGoogle ، وMicrosoft، و (Nvidiaلبناء مراكز بيانات عملاقة ومقرات للحوسبة السحابية، مستفيدة من استقرار بنيتها التحتية وموقعها الجغرافي.**
- **الاقتصاد الإسلامي العالمي :رسخت ماليزيا مكانتها كعاصمة عالمية للتمويل الإسلامي وإصدار الصكوك، ومحور دولي رئيسي لصناعة ومنح شهادات المنتجات "الحلال."**

رغم هذه النجاحات، يبقى الاقتصاد الماليزي الحديث أمام تحديات هيكلية تتمثل في موازنة الدين العام، وإصلاح نظام الدعم الحكومي، والحاجة إلى رفع أجور العمالة المحلية لمواجهة التضخم وضمان عدالة التوزيع.